واني استطيع ان اؤكد ايضا انه مع افول شمس الدو
العثمانية كانت الملكية الفردية الخاصة منتشرة في طول البلاد
وعرضها ، بسبب الاجراءات التي قامت بها الادارة العثمانية
لتقليص املاك الدولة وتشجيع ملكية الافراد والجماعات ومن
الاحكام التي حفظت للفرد كرامته وأرضه وترابه فقد نص قانون
الاراضي العثماني على ما يلي :-
أ- اعتبار كامل قصبات المدن وجدر القرى والاراضي
المحيطة بها ملكا خاصا بالافراد .
ب- جميع الاراضي العشرية - اى دافعة ضريبة الويركو -
وهي معظم الاراضي المغلة - المفتلح - في البلاد ملكا خاصا
بالافراد .
جـ- جميع الاراضي المسلوخة عن اراضي الدولة وجرى
تسجيلها لدى دوائر الطابو باسم الافراد بأية صورة مشروعة ملكا
خاصا بالافراد .
د- لقد كان اجرأ وايسر وابسط الاحكام لتشجيع الفرد على
استغلال الارض والتمتع بملكيتها ، هو السماح لكل من يضع يده
على ارض ملكا للدولة ويستغلها بالزراعة او بأى طريقة اخرى
لمدة عشر سنوات متتالية فأكثر بأن يمتلكها ويسجلها في دائرة
الطابو بأسمه مجانا - أى بدون رسوم - .
هـ- لقد اعتبر جميع الاراضي المتروكة لمنفعة الجماعات
القاطنة في المدن والقرى ملكا خاصا بتلك الجماعات كالطرق
والمراعي والمحاطب وغير ذلك ، ولم تدخل اطلاقا ضمن املاك
الدولة .